

وعات «تحيا مصر»

3

بية تبدأ

قف 18 شهراً



7

اقرأ في بُنوك وتمويل:

40 مليون جنيه صافي أرباح «التوسيع

للتأجير التمويلي» خلال 2016



2



Sunday 8 - 1 - 2017

Issue 1492

السعر: 5 جنيهات

www.alborsanews.com



صفحات 8

العضو المنتدب بالشركة لـ«بنوك وتمويل»:

40 مليون جنيه صافي أرباح التوفيق للتأجير التمويلي خالد 2016

«فهمى»: الشركة تسعى لإبرام عقود جديدة بقيمة 2 مليار جنيه خلال العام الجارى

قال طارق فهيمى، العضو المنتدب لشركة التوفيق للتأجير التمويلي إن الشركة حققت 34% نمواً في صافي الأرباح بعد خصم الضرائب والتي بلغت نحو 40 مليون جنيه خلال 2016، معتبرها أفضل نتائج للشركة منذ نشاتها.

وأضاف فهيمى أن الشركة تستهدف 15% نمواً في صافي الأرباح خلال عام 2017 لتصل إلى 46 مليون جنيه.

وأشار فهيمى إلى أن إجمالي حجم العقود الجديدة التي تقدّمتها التوفيق للتأجير التمويلي وفقاً للأصول المسجلة في الهيئة العامة للرقابة المالية بلغت 2.3 مليار جنيه خلال عام 2016، في حين بلغت صافي قيمة التمويلات التي ضختها الشركة في هذه العقود حوالي 6 مليارات جنيه، موضحاً أن قيمة محفظة التأجير التمويلي القائمة للشركة حالياً نحو 2.3 مليار جنيه بنتها على العام الماضى.

مفتوجة بـ 18 بنكاً في حدود 2.5 مليار جنيه أبرزها بنك مصر، البنك الأهلي والبركة والمصرف المتحد، مشيراً إلى أن المستخدم من هذه الخفطوط طيار جنيه وما زال هناك حدود مسموحة بقيمة 1.5 مليار جنيه، لافتاً إلى أن الشركة تعامل مع كبار العملاء وليس شريحة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وكتب فهيمى عن تخطيط الشركة على المدى الطويل لتنشئن قطاع خاص بعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولكن الملف ما زال تحت الدراسة وفقاً لتطورات الأوضاع في السوق وحصول القطاع على حماية تمهيدية من المنافسة مثل أن يتم إتاحة مبادرة المشروعات الصغيرة والتوصيطة التي اطلقتها البنك المركزي لشركات التأجير التمويلي.

وأشار إلى أن دخول الجمعيات الأهلية وجهات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يوسع النشاط ويحقق المستهدف من القطاع، مطالباً بحصول هذه الجهات على نفس امتيازات البنوك والدعم للوصول لأكبر قاعدة من العملاء. وأضاف فهيمى أن الشركة أبرمت خلال العام الماضي علائق تأجير تمويلي بالمشاركة مع شركتين مما العربي الأفريقي للتأجير التمويلي وأنكليزى للتأجير التمويلي بقيمة 450 مليون جنيه.

وأشار إلى أن الشركة مستعدة للدخول فى أي عمليات تأجير تمويلي بالتعاون مع شركات تأجير تمويلي أخرى لديها سمعة طيبة ولاءة مالية كبيرة.

اضاف أن الشركات الكبيرة غالباً ما كانت تتفضل على الاعتماد على التأجير التمويلي لأنها تعيى على القيام المالية للشركات وما يرتبط به من مميزات ضريبية.

وطالب فهيمى بضرورة مراعاة طلبات ومقترنات شركات التأجير التمويلي عند سن القانون وابرزها عدم المساس بالمالية الحساسية القائمة الآن وهي عدم إدارج قواد التأجير التمويلي على دفاتر المعادلة حفاظاً على ميزات النشاط وهو ما يعطيها ميزة ضريبية بخلاف التأجير التمويلي.

■ أسماء نبيل

**2.3
مليار جنيه محفظة
عقود التأجير المنفذة
وفقاً للأصول المسجلة
بالهيئة العام الماضي**

**9
تراجعنا عن قرار
توريق محفظة
الائتمان لحين
تراجع أسعار
العائد**

نسعى للاستحواذ على 15% من الحصة السوقية للنشاط خالد 2017



طارق فهيمى

**2.5
مليار جنيه خطوط
تمويل مفتوحة
لصالح الشركة من
18 بنكاً**

**9
الشركة تعيد
دراسة القيمة
العادلة الجديدة
للسهم الشعير
الجاري**

وستشهد التوفيق عقود تأجير تمويلي جديدة بقيمة 2 مليار جنيه من حجم أصول مولة خالد 2017، بينما تبلغ إجمالي قيمة عقود التأجير التراكمية للشركة 6 مليارات جنيه بذلت تدعينها حتى العام الجاري وقتاً العضو المنتدب.

أضاف أنه جار إعداد دراسة لقيمة الماددة الجديدة لأسمهم الشركة، مشيراً إلى أن الشركة

تهدى حالياً الدراسات الخاصة بالنظر في البورصة وتحديد القيمة العادلة المعدلة في ضوء النتائج الفعلية للثلاث سنوات السابقة والتي

كان أفضل من التوقعات وكذلك في ضوء توقعات النتائج خلال السنتين السابقتين والتي وصفها بالأفضل من الدراسات السابقة.

ويرى العضو المنتدب للتوفيق أن طرح الشركة في البورصة يتحقق لها إمكانية الاستفادة من آليات سوق المال ورفعوعى المستثمرين بالشركة ونشاط التأجير التمويلي بالإضافة إلى تحقيق أعلى وللعملاء باليات التأجير التمويلي، فضلاً

عن المنافع بالشفافية من خلال عرض جميع الميزانيات للمحللين والممارسين وهو ما سيزيد الشركة في ظل المنافسة المتوقعة ودخول

كيانات وشركات جديدة، مؤكداً أن إقدار على إدارة نشاط التأجير التمويلي والتدخل حال تعرض لأى أزمات.

وأشار فهيمى إلى أن مجلس إدارة الشركة حدد المعاونة التقديرية عن العام الحالى واربع

في الاستدئادات الائتمانية المتوقعة، نافياً وجود أي نسب تغير لدى الشركة على جميع المستويات سواء المحفظة الجديدة أو التراكمية وعلى مدار الأحد عشر عاماً الماضية وهي عمر الشركة.

وبلغت الحصة السوقية للشركة 12% من إجمالي الأذون الشامل خلال 2016، وستشهد الوصول بمحضتها من النشاط إلى 15% خلال 2017.

وأضاف فهيمى وجود ثابت سلسلي يشير لقرار التعمير على الشركة، نظراً لعدم وجود أي عقد

المقررة من البنك المركزي وذلك بطبقاً للشروط العامة المقرونة بالذبول ولكن

أدى ذلك إلى ارتفاع كلفة تشغيل الشركة نتيجة ارتفاع قيمة تكلفة عمليات الصيانة وتحديثات أنظمة التكنولوجيا والتي تم مقابل اعتمادات

فتح اعتمادات مستدنة لاستيراد الألات ومعدات و قال فهيمى إن الشركة تراجعت عن قرار

توريق جزء من المحفظة الائتمانية في الوقت الحالي بعد ارتفاع أسعار العائد، مشيراً إلى أنه بعد الدراسات التي أجرتها الشركة على المحفظة

لتمويل بالشركة حالياً موافقة لدى المطورين وأضاف فهيمى أن الشركة غير مضطرة لأخذ المقاولين في حين توجه إلى 60% المتبقية لصالح القطاعات الأساسية كالصناعات الغذائية والمشروبات والأدوية.

وأشار فهيمى إلى أن الارتفاع المالي مازالت تتبع تسليف قروض جديدة، مشيراً إلى أنها حالياً 1.6%، و قال فهيمى إن الشركة تراجعت عن قرار توريق جزء من المحفظة الائتمانية في الوقت الحالي بعد ارتفاع أسعار العائد، مشيراً إلى أنه بعد الدراسات التي أجرتها الشركة على المحفظة

لتمويل بحسب أزمة السولار بعدد كبير من عملائها

أوجدت الشركة حلولاً محددة كغير من اتفاقية احتياطاتهم الاستردادية.

وأضاف أن 60% من محفظة عقود التأجير

حرثوا ستكون أقل بكثير من الأسعار العادلة في